

دور مؤسسات التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة

ط.د بن وارث شرف الدين

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة- الجزائر

تاريخ النشر

2019-08-07

تاريخ القبول

2019-06-28

تاريخ الإرسال

2019-06-25

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال إبراز دور هذه الأخيرة في تدفق رأس المال البشري وفي بناء اقتصاد المعرفة، فالمعرفة هي المحرك الرئيسي لتنمية والنمو في جميع الميادين والذي يستدعي من الجزائر أن تعمل على تنمية رأس المال البشري وخاصة على المستوى النوعي، فالتعليم الجيد هو السبيل الوحيد للارتقاء بالمجتمع، وهو الذي يهيئ الأرضية الخصبة والملائمة لتنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية من خلال توفير اليد العاملة المؤهلة والتي تساهم في رفع الإنتاجية وبالتالي زيادة النمو، وهو التحدي الذي يجب أن يميز المرحلة القادمة. الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة- مؤسسات التعليم العالي- التنمية الاقتصادية- التنمية الاجتماعية

Study Summary:

The aim of this study is to analyze the reality of institutions of higher education in Algeria, through highlighting the role of this institution the flow of human capital in building the knowledge economy, therefore, knowledge is the main engine of growth and development in all fields which requires for Algeria government to work on the development of human capital, especially on the qualitative level, good education is the only way to improve social development, which provides the background and means to diversify economic base and achieving financial and industrial development through the provision of qualified

labor which contribute to raising productivity and thus increased growth, a challenge that must characterize the next stage.

Key words: Knowledge Economy - Higher Education Institutions - Economic Development - Social Development

مقدمة:

إن الاقتصاد العالمي نهج تحولا كبيرا إلى نظام جديد يعتمد أساسا على المعرفة البشرية، فبعد أن كان يركز على القوة البدنية والآلات الصناعية والموارد الخام أصبحت اليوم مسيرا بواسطة الماكينة المعرفية حيث تزداد القيمة فيه بالمعرفة لا بالجهد. فمن المسلم به أن المعرفة لا تنتج بشكل عشوائي بل لها محركات رئيسية في إطار هيكلي منظم تشكل قوة دفع نحوى اقتصاد مبني على المعرفة حتى تسمح لهذه الأفكار والمعلومات أن تستغل في إطار منظم من الإنتاج المعرفي ونقلها بوسائط حديثة تسمح بانتشارها الواسع إلى استغلالها على نحوى يؤدي ببروز هذه الأفكار في شكلها التطبيقي. ومن بين هذه الأطر الهيكلية وأهمها: مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي التي تعتبر أحد أعمدة الاقتصاد المعرفي كمصدر لتخرج الأفكار وتصديرها من وإلى المجتمع ومن هنا نطرح التساؤل "ما هو دور مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي في بناء الاقتصاد المعرفي في الجزائر؟"

ومن هنا فإن هذه الدراسة تنبع أهميتها من الناحية العلمية في إلقاء الضوء على بعض المفاهيم والأفكار التي تكاد تختلط ببعضها على نحو يصعب معه تمييزها. أما من الناحية العملية فأهميتها تتمثل في إلقاء الضوء على دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في بناء الاقتصاد المعرفي.

المبحث الأول: الإطار النظري لدراسة

بدأت اقتصاديات العالم تتجه نحو توجهات أطلق عليه تسميات مختلفة مثل الاقتصاد الجديد ما بعد الصناعي و اقتصاد الإنترنت و الاقتصاد الرقمي والسرياني والاقتصادي والإلكتروني، والاقتصاد الشبكي واقتصاد اللاملموسات، وأخيرا اقتصاد المعرفة الذي يعيد نمطا متطورا من

الأنماط السابقة وهو الاقتصادي الذي تؤدي فيه المعرفة دورا أساسيا في خلق الثورة، وتحتل فيه مساحة أكبر وأكثر عمقا مما كانت في أشكال الاقتصادي السابقة، فلم يعد من حدود لدور المعرفة في الاقتصادي إذ أصبحت تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية وتحقق الجزء الأعظم من القيمة المضافة فيه.

المطلب الأول : مفهوم اقتصاد المعرفة

1 - تعريف الاقتصادي المعرفي: تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE بأنه

الاقتصادي الذي في إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة المحرك الأساسي لعملية النمو وخلق الثورة وفرص التوظيف عبر كافة الصناعات.¹

يرى "محمد غيطاس" أن اقتصاد المعرفة يعني الانتقال من الاقتصاد القائم على الماديات إلى اقتصاد على النقيض اللامادي – المعلوماتي و المعرفي- وأنه بينما كانت الملكية المادية من ثورات الأراضي والعقارات والمنقولات ما شابه هي السائدة في اقتصاد ما قبل المعلومات كانت الملكية الفكرية هي محور اقتصاد المعرفة وأنه في الاقتصاد التقليدي تزداد قيمة المنتجات مع الندرة وقلة العرض في حين يحدث العكس في اقتصاد المعرفة، حيث تزداد قيمة المنتج كلما زاد وتوفر.²

من التعاريف التي حددت اقتصاد المعرفة بأنه "الاقتصاد الذي ينشئ من خلال عمليات المعرفة وخدمتها الإنشاء، والتحسين والتقاسم و التعلم و التطبيق وللاستخدام للمعرفة بأشكالها في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسات ووفق خصائص وقواعد جديدة"³ يعطي هذا التعريف تعريفا مختصرا للاقتصاد المعرفة دون أن يركز على ما يهدف إليه.

وهو "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، و ابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة كلها من خلال الاستفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري ك رأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في

طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيات الاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة"⁴

وإن اقتصاد المعرفة هو "الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه ويقوم على تنمية الموارد البشرية عمال المعرفة علميا ومعرفيا كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمدا على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري وكسلعة إستراتيجية وكخدمة وكمصدر للدخل القومي" ويركز التعريف الأخير على الأهمية النسبية التي تحتلها الأصول البشرية واللاملموسة في اقتصاد المعرفة التي تعد من عناصر الإنتاج الأساسية فيه من ثم يعتبر بشكل أدق عن اقتصاد المعرفة⁵.

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن المعرفة أصبحت موردا اقتصاديا أساسيا وتحولت إلى قوة حقيقة في الإدارة والاقتصاد وهي مصدر قوة يدفع إلى التقدم والارتقاء كما تعتبر مصدر تهديد قوي وفرض نفوذ وهيمنة يمارسها الأقوياء بالمعرفة على الضعفاء بالجهل، كم أن الصراع العالمي في هذه الألفية الثالثة لن يكون صراعا على رأس المال أو المواد الخام، أو الأسواق المفتوحة بل أنه سيستمر ولفترة طويلة صراعا على المعرفة، إلا أن هذه الأخيرة هي التي ستصنع القوة والمال، وتخلق المواد الخام بل أن المعرفة ستشكل اقتصاد جديدا في مجال معرفته ونظمه.⁶

المطلب الثاني : خصائص الاقتصاد المعرفي

يتميز الاقتصاد المعرفة بخصائص تجعله نمطا اقتصاديا جديدا يعمل على تغير الاقتصاد التقليدي و أسسه ومن أهمها:

- يعد العقل البشري ممثلا بالرأسمال البشري أهم مجالات الاستثمار وأكثرها إنتاجية، وتحقيقا للتنمية الاقتصادية

- اقتصاد المعرفة وفرة وليس اقتصاد ندرة، ففي حين تعد الندرة من خصائص المشكلة الاقتصادية فإن الوفرة في مدخلات وحتى مخرجات العملية الإنتاجية أحد أهم خصائص اقتصاد المعرفة.
 - يعد اقتصاد المعرفة أقل استهلاكاً للطاقة من الاقتصاد التقليدي، ويعود ذلك إلى طبيعة منتجاته ذاتها، ومن الممكن أن يكون منتج للطاقة.
 - يعد اقتصاد المعرفة أكثر ملائمة لشروط البيئة السليمة، وذلك بسبب القدرة على إيجاد البدائل باستمرار مع استخدام مواد إنتاجية غير مادية وبالتالي التقليل من التلوث.
 - قوة عاملة تتمتع بمهارات وخبرات عالية وقابلة للتطور بشكل، وتعمل من خلال فريق عمل متكامل يستطيع كل فرد في أي مرحلة أن يبدي ملاحظاته واقتراحاته، ليس فقط بالنسبة إلى المرحلة التي يعمل بها وإنما للمراحل الأخرى⁷.
- وبرزت أهمية الاقتصاد المعرفي، وتزايدت، وتأكدت من خلال الدور الواضح الذي تؤديه المعرفة في تحديد طبيعة الاقتصاد ونشاطاته، وفي تحديد الوسائل والأساليب والتقنيات في هذه النشاطات، وفي توسعها، وفي ما تنتجه، وفي ما تلبيه من احتياجات، وما توفره من خدمات ومن ثم في مدى ما تحققه من منافع وعوائد للأفراد والمجتمع وبما يحقق للاقتصاد وتطويره ونموه، ومما زاد من مبررات التحول إلى الاقتصاد المعرفي وزيادة أهميته هو النمو السريع للمعرفة، وظهور فروع علمية جديدة عن ظهور تكنولوجيا ومنتجات جديدة ويمكن عرض أهمها :
- إن المعرفة العلمية التي يتضمنها الاقتصاد العلمية تعتبر الأساس في توليد الثورة وتراكمها.
 - الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض كلف الإنتاج، وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة وبالذات في المجالات الصناعية التي تبرز فيها صناعات الأجهزة الإلكترونية الدقيقة وأجهزة الحاسوب وبرمجياته .

- الإسهام في توليد فرص عمل في المجالات التي يتم استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها الاقتصاد المعرفي وتوليد فرص عمل تتسع باستمرار للعاملين الذين لديهم مهارات وقدرات علمية متخصصة.

- تساهم مضامين الاقتصاد المعرفي ومعطياته وتقنياته في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار وخاصة الاستثمار في المعرفة العلمية من أجل تكوين رأس مال معرفي في إنتاج معرفي متزايد.

- إسهام الاقتصاد المعرفي في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد مثل الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي وزيادة الاستثمار في المعرفة لزيادة رأس المال المعرفي وزيادة الأهمية النسبية للعاملين في مجالات المعرفة المرتبطة باستخدام التقنيات المتقدمة وزيادة الأهمية للصادرات من المنتجات المعرفية.⁸

المطلب الثالث : منظومة بناء اقتصاد المعرفة ومؤشرات قياسه
بطبيعة الحال يتكون اقتصاد المعرفة من منظومة متداخلة متكاملة هي:

- نظام اقتصاد المعرفة: يتكون من بنية تحتية سياسية وتشريعية وتنظيمية وإدارية حديثة، مرتبطة بقوانين تضبط العلاقات وتنظم العمليات المتبادلة بين مختلف عناصر و أدوات اقتصاد المعرفة، وبأهداف تؤسس قواعد اقتصاد المعرفة، وبنية تحتية للتقنية المعلوماتية والاتصالات .
- نظام الحصول على المعلومات و تداولها: ويتكون من مؤسسات التعليم والتدريب، النظامية وغير النظامية، التقليدية والحديثة التي تتيح فرصا تعليمية وتدريبية متنوعة عبر تقنيات التعليم والتعلم الحديثة.
- نظام إنتاج المعرفة: ويتمثل في الجامعات ومراكز البحث العلمي والتطوير والمعاهد التقنية: التي تتولى إنتاج المعرفة في مختلف العلوم، وقد تزايد الاتجاه في اقتصاد المعرفة نحو نشأة جامعات ومعاهد متخصصة في البحث العلمي فقط وأنظمة أخرى تحاكي البيئات الطبيعية، وقطاعات

الإنتاج والأعمال وأنشطة السكان تخصص في فرع علمي معين و تتعمق فيه وتتوسع في تطبيق المعرفة.

- نظام نقل المعرفة وتشاركها وتعلمها: ويشمل التوثيق العلمي والإعلام وشبكات نقل المعلومات مؤسسات الترجمة، والابتعاث إلى الخارج والتعاون الإقليمي والدولي، وتوفير مراكز تقديم المعلومات العلمية والتقنية والتجارية والتوسع في استخدام الحواسيب والانترنت، وتشجيع علاقات التواصل والتعاون بين الجامعات، ومركز البحث العلمي محليا وإقليميا ودوليا.
- نظام المعلومات والاتصالات: يتكون نظام المعلومات من مكونين أساسيين هما المعلومات والاتصالات فنظام المعلومات يتكون من مدخلات تتمثل في البيانات التي يتم معالجتها بواسطة الحاسوب والبرمجيات ويتم بموجبها تحويل البيانات إلى معلومات التي يمكن الاستفادة منها. ومن مخرجات النظام عموما، تتمثل في المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وعمليات التنظيم والتوجيه أو إلى المستفيدين منها لاستخدامها في أغراض شتى حالية ومستقبلية.
- نظام تطبيق المعرفة: يتكون من مؤسسات متخصصة وسيطة بين مؤسسات إنتاج المعرفة ومؤسسات الإنتاج والأعمال التي تتولى تطبيق المعرفة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. تبعا لطبيعة أي نشاط صناعي أو زراعي أو تجاري أو خدمي⁰⁹ كما تشمل المؤشرات التي تقيس مدخلات المعرفة ومخزونها وشبكاتنا ونشرها وإخراجها وإدارتها منها:
- نسبة المكون المعرفي في ثمن السلع والخدمات والمنتجات.
- الميزان التجاري للدولة فيما يتعلق بتجارة المعرفة الصادرات المعرفية و الواردات المعرفة بما في ذلك ميزان المدفوعات التكنولوجي حسب نوع التكنولوجيا.
- مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية الأساسية هواتف حواسيب شبكات و منها الانترنت والمحتوى الرقمي، ومدى التقدم في تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التجارة والحكومة والتعليم.

- عدد براءات الاختراع والحقوق الملكية الفكرية بما فيها العلامات التجارية
- عدد سنوات الدراسة و التدريب بالنسبة إلى عمر الفرد
- نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من المنتج المحلي الإجمالي، وعدد الباحثين بالنسبة إلى عدد السكان.
- عدد حدائق التكنولوجيا أو البحث أو العلم و عدد حاضنات التكنولوجيا.¹⁰

المطلب الرابع: مفهوم مؤسسات التعليم العالي

تعريف مؤسسات التعليم العالي: يعرف التعليم العالي حسب جريدة الرسمية وفقا للقانون 99-05، في المادة الثانية بأنه " كل نمط للتكوين أو التكوين والبحث ويقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات متخصصة ومعتمدة من طرف الدولة. وتتكون مؤسسات التعليم العالي من الجماعات والمراكز الجماعية والمدارس والمعاهد الخارجية عن الجامعة كما يمكن أن تنشأ معاهد ومدارس لدى دوائر وزارية أخرى بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي.¹¹

- 1 - مكونات مؤسسات التعليم العالي: بالنسبة للنظام الهيكلي للتعليم العالي، هناك ثلاثة أنماط رئيسية مكونة لمنظمات التعليم العالي هي:
 - الجامعات: وهي أكثر الأنماط انتشارا، وتضم مجموعة من المعاهد والكليات والتي بدورها تضم مجموعة من الأقسام تمتد مدة الدراسة فيها عموما إلى أربعة سنوات، ماعدا كليات الطب، العلوم الهندسية التي تتجاوز فيها الدراسة هذه المدة.
 - المعاهد و المدارس العليا: وهي نمط من مؤسسات التعليم العالي، وتعني بإعداد القوى العاملة لمدة تتراوح بين أربع إلى خمس سنوات بعد المرحلة الثانوية للحصول على شهادة نجاح تعادل شهادة الجامعة.
 - المعاهد والكليات: وتدعى المؤسسات قصيرة الدورة، وتستمر الدراسة فيها الأقل من أربع سنوات ما بعد المرحلة الثانوية، ويحصل خريجي هذه الجامعات على دبلوم معنا أو في، وفقا لطبيعة

التخصص و تختلف هذه المؤسسات باختلاف البرامج التي تقدمها، فبعضها كليات متخصصة، ككليات إعداد المعلمين و بعضها متعدد التخصص.

الفرق بين الجامعة والمعهد هو أن المعهد يخرج الفنانين والمهنيين الذين تحتاج إليهم الدولة ممن لا تستطيع الجامعات توفيرهم، سواء من حيث العدد أو من حيث النوعية. وبهذا يكون العمل الرئيس للمعاهد هو تلبية احتياجات سوق العمل، وإكساب الطلاب التي تطلبها ممارسة مهنية معينة.

- في حين أن الجامعات وإن كانت تشارك المعاهد في الإعداد العلمي لبعض المهن العالية لأنها تنفرد برسالة تجعله تتميز بنظرة شاملة إلى وحدة المعرفة وتكاملها والالتزام بنقل المعرفة وتجديدها.

المطلب الخامس: سمات مؤسسات التعليم العالي

يمكن أن نعرض أهم سمات مؤسسات التعليم العالي فيما يلي:

- يتسم محور نشاط المؤسسة الجامعية بأنه ذو سمة أكاديمية بالدرجة الأولى، مضمونه التعليم، لبحث العلمي واللدان يتطلبان إدارة فعالة.

- تعد مؤسسات التعليم لعالي ولاسيما الجامعة الحلقة المجتمعية الأكثر تماشيا مع معطيات العلوم والمعارف والتطورات في مادين اختصاصها واهتماماتها، وتمثل المخرجات الأكثر حساسية في رسم معالم مستقبل موطنها.

- يعد الاستثمار في القطاع استثمار طويل الأجل وفق آليات حساب إيرادات الاستثمارات الأخرى ولا يعد الربح بمفهوم التجاري ومحور اهتمام المؤسسة الجامعية، خاصة إذا كان تمويلها من جهات لا تهدف للربح.

- ترتبط مؤسسات التعليم العالي بنظيرتها من المؤسسات الجامعية بصلا ذات طبيعة خاصة تميل في العادة إلى التعاون ولا تخلو أحيانا من المنافسة سواء كانت تلك المؤسسات وطنية أو أجنبية، ويتمثل إنتاجها في البحوث العلمية والمعارف و المهارات و التجاري العلمية.¹²

المبحث الثاني : مؤسسات التعليم العالي كنظام محرك لبناء الاقتصاد المعرفي

المطلب الأول : علاقة مؤسسات التعليم العالي باقتصاد المعرفة

تعتمد قدرة بلد ما على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يتمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي، حيث يكون الأفراد والمؤسسات قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع .

تكتسب مؤسسات التعليم العالي أهمية كبيرة في عالم المعرفة، كونها تأتي في أعلى السلم التعليمي والمعرفي، تحتضن أفضل الموارد البشرية حيث يتم تكوين المعرف و بناء القدرات المساعدة على التطور في مختلف فروع العلم في أروقة هذه المؤسسات و مختبراتها. حيث لا يتوقف عمل هذه المؤسسات عند اكتساب المعلومات وتخزينها، بل يتعدى إلى التحكم في الواقع المحيط والتعامل مع المعلومات تعاملًا منهجا. كما يتأكد دور مؤسسات التعليم العالي من خلال البحث العلمي الذي يعتبر المغذي الرئيسي للإبداع والابتكار والمسؤولين عن إحداث النمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد لاقصادي solow في قوله : إن 34% من النمو الاقتصادي يعزز نمو معارف جديدة، إضافة إلى ذلك فإن 16 % من النمو الاقتصادي هم نتاج عن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم. وبناء عليه فإن 50% من النمو الاقتصادي متعلق بالمعرفة.¹³

المطلب الثاني : وظائف التعليم العالي كمخرجات لبناء الاقتصاد المعرفي

حددت وظائف التعليم العالي في المؤتمر العالمي لمنظمة UNESCO، المنعقدة سنة 1998، وقسمت إلى ثلاثة وظائف رئيسية وهي:

- التعليم: وهي أول وظيفة للتعليم العالي، فمن المتوقع أن تقوم الجماعات بإعداد الكوادر المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية، المهنية والإدارية ذات المستوى العالي.
- البحث العلمي: يعد البحث العلمي من الركائز الأساسية لنهوض الحضاري في أي بلد فالأكتشافات تأتي من خلال البحث والتمحيص ومتابعة الأحداث ومتابعة الأفكار ومحاولة تطويرها

ودعمها ورعايتها. فكثير من الابتكارات والاختراعات ما هي إلا نتيجة للأفكار الابتكارية لأساتذة الجامعات والطلاب المتميزين وبالرغم من أن مهمة إنتاج معرفة جديدة تقع أساسا على مؤسسات التعليم العالي، فإن معظم أعضاء هيئة التدريس لا يجرون إلا قليلا من البحوث، ويرجع ذلك إلى أن معظم وقت المدرسين مخصص للتدريس، مما لا يتيح لهم مجالا للعمل الإبداعي عبء كبير: أعداد كبيرة للطلبة بالإضافة إلى ذلك فإن كثيرا من البحوث تتطلب أموالا وتمويل للإنفاق على الباحثين وتوفير المصادر اللازمة.

وتسخر نتائج البحث العلمي لخدمة المجتمع بما يحقق التنمية و التطور في مجالات الحياة كافة.

- خدمة المجتمع : من المفروض أن تتأقلم الجامعات لتتلاقى واحتياجات المجتمع، فالجامعة في العصور الوسطى كانت تتم أكثر بعلوم الدين وفلسفة أرسطو أكثر من التنمية الاقتصادية، وبعد الثورة الصناعية بدأت تتأقلم بشكل جزئي مع احتياجات المجتمع، حيث بدأت في القرن 19 بتوفير تعليم في تخصصات فرضتها الوظائف الجديدة التي ظهرت منها: العلوم ، الهندسة، المحاسنة لكن فقط في القرن العشرين، أصبحت الجامعة تدرس تقريبا جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع الجديد بما فيها علم الاجتماع، إدارة الأعمال.¹⁴

المبحث الثالث : تقييم واقع دور مؤسسات التعليم العالي في بناء الاقتصاد المعرفي

المطلب الأول : واقع الاقتصاد المعرفي في الجزائر

قطعت الدول الجزائرية شوطا كبيرا في بناء اقتصاد المعرفة، حيث ارتبط تأسيس قواعد اقتصاد المعرفة بمفهوم مجتمع المعرفة الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع أنشطة المجتمع، ومن أبرز هذه الجهود إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية التي أطلقت في نوفمبر 2002 القمر ألسات 1 ALSAT، الذي نقله إلى مداره الصاروخي كوسموس - 3 م ووضعه في مساره ومخصص الاستشعار الأرض عن بعد .

وترجمت أهمية التي يتم إيلاؤها لبناء مجتمع واقتصاد المعلومات في الجزائر، بصياغة وتنفيذ إستراتيجية الجزائر الإلكترونية عام 2013 القائمة على أساس 12 محورا رئيسا مرتبطة بإجراءات مؤسساتية وتنظيمية متعلقة بالأنشطة الجريئة الخاصة بتنمية الموارد البشرية والهيكل القاعدية وخلق البيئة المواتية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستخدام المكثف لها.

ومنذ 2004 تربط بين روسيا والجزائر اتفاقية حول التعامل والتعاون في مجال التقنية الفضائية وتطبيقها والإعداد لإطلاقها مستقبلي للقمر ALSAT 2 و ALAST 3 وتعد هذه الإنجازات مساهمة وطنية مهمة في حركة التنمية والتقنية والتطوير وخاصة بعد أن الحق بها المركز الوطني للتقنيات الفضائية بأرزيو بغرب الجزائر.

وقامت الشركة الوطنية سونلغاز بربط سونلغاز بثانوية عمر راسم وثانوية الأفاق بعنابة وأخرى في وهران ليتحول كابل الكهرباء من مجرد ناقل لها إلى ناقل لتدفق إنترنت بقدرة 5.4 ميغابايت.

ولتعزيز توجه الجزائر نحو اقتصاد المعرفة انخرطت 70 مؤسسة جزائرية صغيرة ومتوسطة في مشروع القاعد الإعلامية أميدديس الذي مولها الاتحاد الأوروبي في إطار إيجاد مؤسسة معلوماتية متوسطة في بينها المؤسسات الجزائرية بهدف إقامة شبكة للشركات المتوسطة عبر الإنترنت والتي سيتم ربطها بالشبكة الأوروبية لتبادل المعلومات

وعرف قطاع البريد و المواصلات تغيرات جذرية حيث أنجزت تجربة الحظيرة سيدي عبد الله التي ارتكزت على ثلاث مجالات هي : مركز البحث والتكوين ثم المؤسسات وأخيرا الحاضنة و يدعمها مناخ ملائم تشريعي وتنظيمي وتتكون هذه الحظيرة من 10 مشاريع منها: إنجاز الفندق ذي خمسة نجوم يحوي على 156 غرفة وقاعة عرض ب 600 مقعد، ومقعد وكالة التسيير، ومركز البحث لتقنية الإعلام والاتصالات وعهد عالي للاتصالات ووكالة إنترنت ووكالة اتصالات ومقهى بريدي، مركب تيليكوم ومدرسة للناخبين، إضافة إلى مكاتب الحاضنات لمؤسسات التقنية المتقدمة، وهو مشروع تقني

اقتصادي مستقبلي ساهم في تمويله أطراف محلية وأخرى دولية، ومن شراكة جزائرية مع أمريكا وكندا وفرنسا وكوريا

الخ. وقعت الجزائر اتفاقيتين مع مجموعة ORACLE الأمريكية، بوصفها أحد الرواد العالمين في البرمجيات الأولى: في المدرسة الوطنية للبريد والمواصلات بالجزائر وتختص بتكوين في مجال التقنيات الجديدة للأعلام والاتصالات في 12 مؤسسة للتعليم العالي، حيث تلتزم وراكل بتقديم تجهيزات الإعلام الآلي وبرامج التكوين والمصادر المعتمدة في التعليم العالي، والثانية مع مركز مؤسسات سوناطراك الذي اعتبر شريكا لتقديم خدمات تكوينية معتمدة من أوراكل في مجال المنتجات التقنية المتعلقة بأنظمة المعلومات، وأدوات التصميم، وتطوير الحلول الإعلام الآلي وإنتاج وبرمجيات التسيير المدمجة، وقواعد المعطيات وشبكات المعلومات. الخ.¹⁵

المطلب الثاني: اليد العاملة في الجزائريين حتمية الإبداع والابتكار أو شبح البطالة

- أوضاع القوى العاملة في الجزائر:

الطلب والعرض على العمل في الجزائر عرف في ضل الإصلاحات والبرامج الاقتصادية نقائص وعجز كبير في التسيير إن محاولة المشرع الجزائري لإيجاد تنسيق في سوق لعمل الذي يعرف مرونة كبيرة تتطلب منه إستراتيجية فعالة وجد مدروسة أخذنا بعين الاعتبار العوامل التالية التي تحدد في أن واحد العرض و الطلب على العمل:

- متطلبات النهضة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية التي تسعى لها الدولة.
- معدل النمو السكاني .
- زيادة طلب العنصر النسوي على العمل.
- انتشار التعليم بأشكاله فإن لم يكن بشكل نوعي فالأكيد أنه يتزايد.
- أ - تطور عدد السكان النشطين ومعدلات التشغيل والبطالة في الجزائر: 2010-2015:

تطور عدد السكان النشطين في الجزائر في الفترة ما بين 2010 إلى 2014 نتيجة انتعاش سوق العمل في الجزائر، ففي سنة 2010 بلغ عدد السكان النشطين 10.812.000 ، ثم انتقل سنة 2014 إلى 11.453.000 ، مما تسبب في ارتفاع معدلات التشغيل من 84.7% إلى 89.83% و استقرار نسبة البطالة في حدود 10% ما بين سنة 2010 و سنة 2015، ويرجع ذلك إلى البرامج الاقتصادية التي تتمثل في الإنعاش الاقتصادي الأول 2001-2005 وكذلك البرنامج الخماسي لدعم النمو 2004-2009 و البرنامج الاقتصادي 2010-2014 وهذا راجع إلى السياسات المتبعة والجهود المبذولة من طرف الدولة في محاربة البطالة من خلال إنشاء مختلف الآليات والميكانيزمات التنظيمية التي عملت على تنظيم سوق الشغل وخلق فرص جديدة خصوصا بين أوساط خريجي الجامعات والمعاهد ، وبممكن توضيح تطور عدد السكان النشطين ومعدلات التشغيل والبطالة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
السكان المشتغلون	9735000	9599000	10170000	10788000	10239000
المستخدمون المستقلون	2874000	2963000	2882000	3117000	2811000
مناصب دائمة	3208000	3456000	3675000	3878000	3640000
مناصب مؤقتة	3250000	2978000	3396000	3562000	3623000
مساعداة عائلية	4040000	202000	217000	231000	165000
السكان البطالون	10760000	1062000	1253000	1175000	1214000
السكان النشيطون	10812000	10661000	11423000	11964000	11453000

السكان النشيطون: عرف مكتب العمل الدولي السكان النشيطون بأنهم مجموع السكان المشتغلين والبطالين الذين يبحثون عن عمل ولا يجدوه.

الجدول رقم 01: أوضاع القوى العاملة في الجزائر ما بين 2010 و 2015

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2010-2015

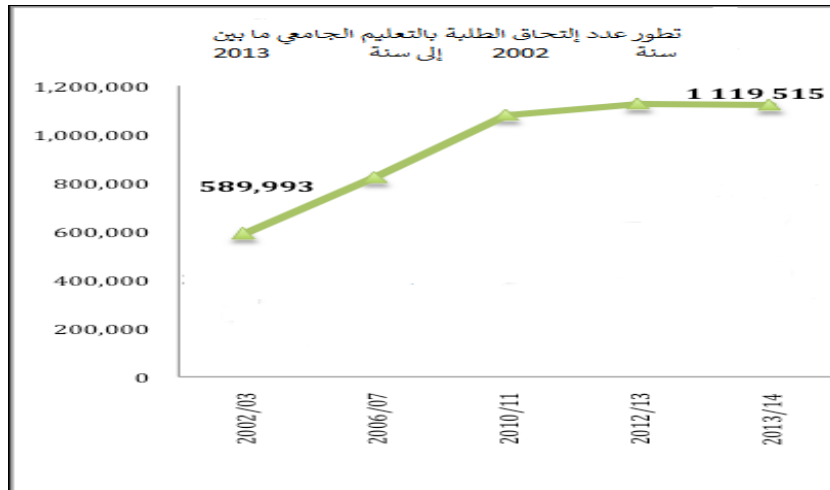
يشير الجدول أعلاه إلى أن معدلات البطالة تتجه نحو الاستقرار إذ بلغت 10% سنة 2015 مع الإشارة إلى أن أغلب المناصب التي تم فتحها هي مناصب مؤقتة وليست دائمة، حيث أنه خلال سنة 2014 تجاوزت المناصب المؤقتة المناصب الدائمة ب 50000 منصب مؤقت.¹⁶

-علاقة مخرجات التعليم العالي بالبطالة في الجزائر: نحو استقرار مؤقت لمؤشر البطالة لدى خريجي الجامعات:

قبل التطرق إلى مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بالبطالة، لبد من التحدث عن مدخلات التعليم العالي ذلك بتقييم تطور عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي.

- مدخلات التعليم العالي: تقيم عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي

فالفرة الممتدة ما بين 2002 و 2013 شهدت الجامعات تدفق عالي لعدد الطلبة الراغبين في استكمال التعليم العالي، ذلك راجع لارتفاع عدد نسبة النجاح في شهادة البكالوريا "BAC" ففي سنة 2013 استضافت الجامعات الجزائرية 1 283984 .



الرسم البياني 01: تقيم تطور عدد التحاق الطلبة بالتعليم الجامعي ما بين 2002 و 2013

المصدر: التقرير الوطني لتنمية البشرية ما بين 2013-2015

هذا التطور المطرد لنسبة عدد الطلبة على نحو كمي يضع النوعية المطلوبة في ميزان التقييم، فمخرجات التعليم العالي كما ذكرنا في ما سبق لها صلة مباشرة ببناء اقتصاد معرفي يضمن التشغيل شبه كلي لطلبة حيث تتحول الأعداد الهائلة للمتخرجين من الطلبة من مخرجات إلى مدخلات لسوق العمل الذي يشهد حراك سريع في ظل المتغيرات البيئية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية التي تحتاج أيادي عاملة ذات كفاءة عالية تتحكم في أدوات العمل والمهن المختلفة.¹⁷

أ - مؤشر نظام الإبداع كمخرجات لمؤسسات التعليم العالي:

يتم قياس نظام الإبداع كمؤشر من مؤشرات الاقتصاد المعرفي التي لها علاقة مباشرة بمخرجات مؤسسات التعليم العالي من خلال ما يلي:

- عدد الباحثين: في الجزائر قد بلغ سنة 2014، 265 باحث في كل مليون نسمة وهذا عدد ضئيل جدا مقارنة بدول أخرى لا تمتلك القدرات الاقتصادية ما تمتلكه الدول الجزائرية مثل دولة تونس 2381 باحث في كل مليون نسمة

- براءات الاختراع: في الجزائر ضعيف جدا حيث منذ الاستقلال تم رصد 5 آلاف براءة اختراع مسجلة لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية ، وهو ما يعني ضعف الطاقات الإنتاجية الفكرية في الجزائر، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة من أجل تشجيع البحث العلمي من خلال زيادة عدد مخابر البحث. وعدد المراكز للدعم التكنولوجي والابتكار 30 مركزا حيث تلعب مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار المستحدثة دورا هاما في التنسيق بين الباحثين والمخترعين والمؤسسات الصناعية ويتم من خلالها تجسيد برنامج المعهد الخاص بالتحسيس وشرح أهمية الملكية الصناعية وحمايتها بغية ترقية المؤسسة الصناعية وتحقيق التنافسية على المستوى الوطني.

- المقالات العلمية: بلغ عدد المقالات العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجزائريين خلال الفترة ما

بين 2005 و 2009، 5000

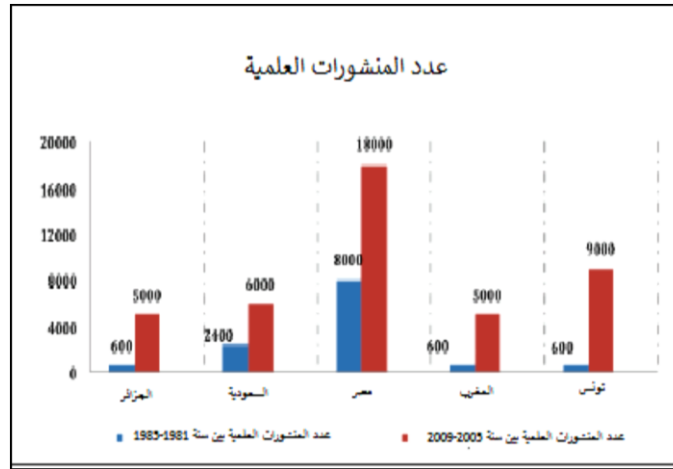
مقال لكل مليون نسمة، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول عربية مثل مصر 18000¹⁸ في نفس الفترة

وذلك بسبب قلة المجالات المحكمة والمتخصصة، إلا أن هناك بوادر لرغبة الجزائر في البروز في هذا

الميدان من خلال وضعها لعدة مشاريع بحث تهدف إلى رفع القدرات على كتابة العديد من المقالات في

مختلف المجالات العلمية، ومن أهم هذه المشاريع:

البرامج الوطنية للبحث PNR، مشاريع الإبداع Projet d'Innovation، مشاريع البحث CNEPRU.



الرسم البياني رقم : عدد المنشورات العلمي

لمصدر: التقرير الوطني لتنمية البشرية ما بين سنة 2013-2015

عدد الباحثين في كل مليون نسمة	
العالم	1081
أمريكا الجنوبية	2010
أوروبا	2639
إفريقيا	164
آسيا	746
الدول العربية	373
الولايات المتحدة الأمريكية	4663
الصين	1070
اليابان	5573
كندا	4260
تونس	2381
المغرب	862
مصر	616
الجزائر	265

الرسم البياني : عدد الباحثين لكل مليون نسمة

المصدر: التقرير الوطني لتنمية البشرية ما بين سنة 2013-2015

لكن السؤال المطروح إلى أي مدى تؤثر مخرجات التعليم العالي على انخفاض معدلات البطالة من منظور الاقتصاد المعرفي ؟

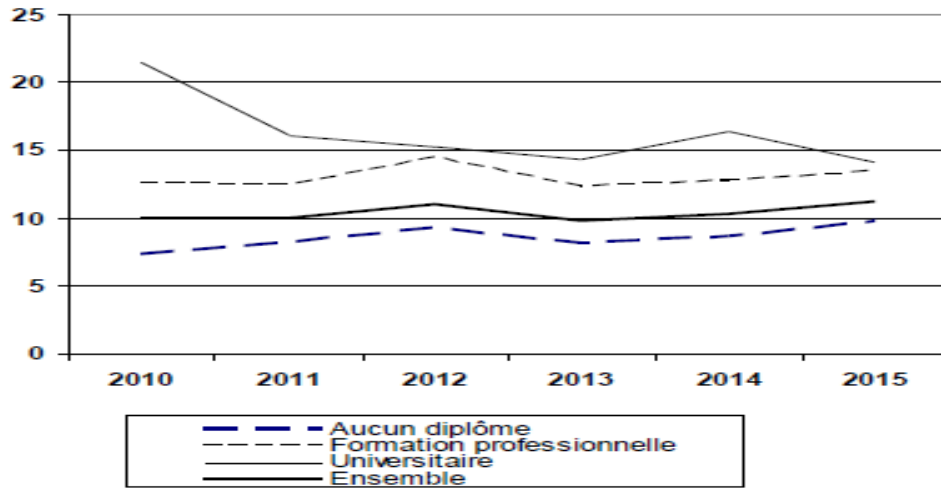
هناك من يرى بأن مخرجات التعليم العالي تؤثر تأثيرا ضعيفا على البطالة، لكن يمكن أن يكون للبطالة أثر كبير في الطلب على مزيد من التعليم إذ يؤدي انخفاض البطالة إلى انخفاض الطلب على التعليم وذلك لأنه عندما تنخفض البطالة، يرتفع ضياع مداخيل الأفراد بمكوثرهم في التحصيل العلمي إنه من المحتمل جدا أن ينتج عن انخفاض معدل البطالة تقلص الفوارق بين مداخيل الأفراد الأقل تعليما والأكثر تعليما، وبالتالي ستتنخفض الفائدة المادية من الذهاب بعيدا في التعليم العالي.¹⁹

لكن إذا نظرنا إلى أثر مخرجات التعليم العالي على البطالة من منظور الاقتصاد المعرفي، فإن طلب على العلم و التعليم يرتفع ويؤدي إلى انخفاض مؤشر البطالة على أساس أن الاقتصاد المعرفي يقوم على ضرورة الإبداع والابتكار المستمر من أجل خلق الرأس المال الفكري منتجات غير ملموسة ونشرها

على نحو واسع و تحويلها إلى منتجات يتم تجسيدها واقعيًا منتجات ملموسة نتائجها ما يؤدي إلى خلق مناصب الشغل وتنويع الاقتصاد المبني على الفكرة و زيادة الدخل الفردي

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البطالة خرجي الجامعات	%21.4	%16.1	%15.2	%14.3	%13	14.1

الجدول رقم 02: أوضاع القوى العاملة في الجزائر ما بين 2010 و 2015
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2015-2010



الرسم البياني 02: تقييم نسبة البطالة في الجزائر حسب الشهادة المحصل عليها ما بين 2010 و 2015
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2015-2010

يبين الجدول و المنحنى البياني أعلاه أن نسبة البطالة لدى أصحاب الشهادات الجامعية في انخفاض مستمر على وتيرة بطيئة لتصل إلى حدود 13% و 14%، بنسبة انخفاض 5% في ظرف خمسة سنوات. لكن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هو ما هي السياسات التي أتبعتها الدولة الجزائرية لخفض نسبة البطالة خاصة لدى المتخرجين من الجامعة؟ تبعا لمعطيات الجدول الأول و ما ذكرناه سابقا حول

تقارب نسبة المناصب المؤقتة بنسبة المناصب الدائمة فإنه هذا الانخفاض في نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات راجع إلى سياسات التي اعتمدتها الدولة كبرامج أولية لمكافحة البطالة في الجزائر وتتمثل في الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

إن استراتيجية التشغيل المعتمدة من قبل الحكومة تضع في أولويتها حاملي الشهادات الجامعية كموارد بشرية مؤهلة يجب أن يستفيد منها الاقتصاد الوطني، غير أن الشباب الجامعي الذي كان يؤمن بأن مجرد الحصول على شهادة يعني الحصول على وظيفة أقتنع أكثر من أي وقت مضى بأن هذا لا يمكن تحقيقه، فما يقال على أنه إستراتيجية للحد من البطال ما هي إلا حلول مؤقتة لا تواكب التطلعات الشباب الباحث عن العمل، خاصة إذا علمنا أن هذه الصيغ التشغيلية لا تحتوي على أي ضمانات تهدف تحول هذه المناصب المؤقتة إلى مناصب دائمة ما يضع البطال المقبل على هذه العقود أمام مستقبل مهني مؤقت، ما يؤكد كذلك فرضية الاستقرار النسبي والمؤقت لمؤشر البطالة هي سياسات التقشف التي اتبعتها الدولة منذ تراجع سعر برميل الذهب الأسود فمن بين الإجراءات التي أتبعها الدولة لتكيف مع الوضع الاقتصادي الراهن هي غلق مجال التوظيف في كل القطاعات إلا التربية والتعليم والقطاع الصحي والتكوين المهني والتعليم العالي ما يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستويات البطالة في المستقبل القريب.

فحسب تقيم الخبراء في المجال يرى الخبير الاقتصادي "بشير مصيطفى" أن نتيجة ضخ السيولة لغرض التشغيل فاشل، بحسب الطابع الاجتماعي للعملية". كذلك يرى الخبير الاقتصادي "عبد الحق لعميري" بأنه لا بد من استحداث مقاولات جديدة بدلا من هدر الأموال على حلول مؤقتة".

يرى "سمير مسعودي" أن أزمة البطالة في الجزائر هي أزمة معرفة حيث يعاني اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية من محدودية الأداء و قلة الإمكانيات-بالرغم من المكاسب المسجلة-مازال بحاجة إل تنبيه من قبل المؤسسات الخاصة لتساهم في رفع وتحسين الاقتصاد المعرفي لمواجهة تحديات التنمية ومنها تحديات التشغيل و البطالة من ناحية و لتحسين مواقع الاقتصاديات في جغرافيا المعرفة على المستوى الدولي من ناحية ثانية من المعلوم أن الإنفاق على البحث لا يتجاوز في المعدل العام 2 % من

الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي مقابل معدل عالمي ب 17% وما يتوفر من هذا الإنفاق يوجه بنسبة عالية إلى الاستثمار المادي على حساب الاستثمار اللامادي بمعنى البحث والتطوير.

ويضيف "بشار عباس" أنه من المؤسف أن معظم البلدان العربية لا تتجه نحو تشجيع التحصيل العلمي والفوارق في رواتب الخريجين الجامعيين لا تزيد بأكثر من 10% في بعض البلدان عن العاملين من حاملي الشهادات الثانوية، وفي هذا تشجيع للابتعاد عن الحرم الجامعي الذي يضيع 4-7 سنوات من حياة الطلبة مقابل فروق زهيدة في نهاية المطاف.²⁰

الختامة:

إن دور مؤسسات التعليم العالي كمحرك أساسي للإنتاج المعرفي يبقى ضئيل جدا ذلك راجع إلى ضعف مؤشر الإبداع أحد أهم مؤشرات الاقتصاد المعرفي الذي له علاقة مباشرة بأهم مخرجات التعليم العالي والبحث العالي وهم حاملي الشهادات العلمية الذين ما لبث حتى يتحولوا كمدخلات لسوق العمل، الذي وضعت الحكومة له إستراتيجية تشغيل تشوبها تعقيدات قانونية بيروقراطية لا تقوم على أساس اقتصاد فكري معرفي بتوظيف هذه الطاقات الفكرية على نحو يخلق الاستدامة في العمل والإنتاج من جهة واستقرار اجتماعي اقتصادي من جهة أخرى، كذلك يبقى الإنتاج الفكري في الجزائر مسيج بعوائق لا بد من خلالها ضرورة إعادة النظر في البحث والإنتاج العلمي بشكل كلي بإعادة اختراع المؤسسة الجامعية وخلق الفاعلية والمنافسة الحقيقية في سوق العمل.

قائمة المراجع:

- 1- L'économie du savoir:tendances et implication. Organisation de coopération et de développement économiques OCDE paris p7
- 2 - أحمد عبد اليونس، مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامي، القاهرة، 2006، ص 117-118.
- 3 - عبود نجم، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الوراق للنشر والتوزيع عمان، ط1، الأردن، 2005، ص 25.
- 4 - هدى الزوير مخلف الدعبي، عدنان داود محمد العذاري، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية: نظرية و تحليل في دول عربية مختارة، دار جرير، ط 1، الأردن، 2010، ص 64.
- 5 - عبد الرحمان الهاشمي وفائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة، ط 2010، ص 27.

- 6 - حماد كريم الحدراوي، الدكتور محمد جبار الشمري، عمليات إدارة المعرفة أثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي دراسة تحليلية للآراء عينة من المؤسسات الرقمية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 05، جانفي 2006، ص 194-193
- 7 - عصام أحمد فريجات، أعداد القوة العاملة لمجتمع المعلومات، 2004، على موقع الإنترنت www.informaties.org/sa/irc/profil.php تم الاطلاع عليه يوم : 2018/06/20
- 8 - محمد أنس أبو الشامات، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية – العدد 01- 2012، ص 599.
- 9 - حسين عجلان حسن، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثراء لنشر و التوزيع عمان الأردن، 2008، ص 23.
- 10 - لمرجع نفسه الصفحة 44.
- 11 - ذهبية الجوزي، إعادة اختراع مؤسسات التعليم العالي مدخل لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، مجلة الاقتصاد الجديد العدد 07 سبتمبر 2012 ، ص 97.
- 12 - بسام فيصل محجوب، إدارة الجامعات في ضوء المواصفات العالمية، دراسة تطبيقية لكليات العلوم والإدارة والتجارية، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، العدد 2003، 674، ص 25-26.
- 13 - ذهبية الجوزي، إعادة اختراع مؤسسات التعليم العالي مدخل لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، المرجع السابق، ص 99-100
- 14 - نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم: دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012 ص 31-32
- 15 - أحمد علي الحاج محمد، اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ، ط1، 2014، ص 63-64-65.
- 16 - الديوان الوطني لإحصائيات الجزائر بالأرقام 2010-2015.
- 17- CNES : Rapport national sur le développement humain – Algérie , 2015-2013p 69.
- 18 - IBID P 70-75
- 19 - إيدار عائشة، سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر: واقع وتحديات، مجلة السياسة والقانون، العدد 13، جوان 2015، ص 127-128-129.
- 20 - سميرة العابد، زهية عبا، ظاهرة البطالة في الجزائر بيم الواقع و الطموحات: مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 80-81-82.